اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

حماية الأموال العراقية أميركياً

لم يتبق سوى أيام تزيد على الشهر بقليل من قرار الرئيس الأميركي أوباما الخاص بحماية الأموال العراقية المودعة في البنوك الأمريكية ، وبعدها تصبح مكشوفة أمام الدائنين والمتربصين لها سواء أكانوا على مستوى المؤسسات والدول أو على مستوى الأفراد ، حيث سيجد العراق نفسه إزاء قضايا استحصال الأموال من قبل هؤلاء وجهاً لوجه من دون مصدر قانوني يذكر.

وبحسب رأي الغالب الأعم من المتابعين والخبراء فإن لجوء العراق للطلب من الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما باستصدار قرار رئاسي لتجديد حماية الأموال العراقية أمريكيا لسنة جديدة تبدأ اعتباراً من حزيران القادم ، يعتبر بحسب رأي هؤلاء الخبراء الطريق الأمثل للحفاظ على الأموال العراقية من الملاحقات القانونية المتربصة بها ضمن جدلية الديون العراقية المترتبة عليه للدول والأشخاص معاً .

ولكن السؤال الأهم ، هل ذلك هو الطريق الأمثل فعلاً ؟ والى متى يبقى العراق تحت طائلة الملاحقات القانونية ، أسير الخوف منها ؟، أم السبيل الأمثل هو سعي الحكومة العراقية لإمكانية بذل جهد دبلوماسي وسياسي سعياً للخروج من طائلة البند السابع التي ما زالت تكبل العراق سياسياً واقتصادياً ، وسيكون تحصيل الحاصل عندئذ هو السيادة والحماية المطلقة على الأموال العراقية من دون الرجوع إلى الجانب الأمريكي ، حيث إن هذا الأمر يعد بحسب معطيات الواقع نوعا من أنواع التبعية السياسية والقانونية لدولة أعلنت على الملأ وبحسب اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع العراق أنها في حل من عملية الاحتلال التي جرت في ظروف خاصة بها عام ٢٠٠٣ لسنا الآن بصدد مناقشتها .

نرى ونعتقد أن الأمر يفترض أن يتجه إلى تكثيف الجهدين الدبلوماسي والسياسي للضغط على مجلس الأمن بعد تهيئة الظروف الموضوعية المناسبة لإقناع المجتمع الدولي بتوفير الضمانات الكافية لخروج العراق من ربقة القرارات الدولية السابقة ، حيث سيصار إلى عودة العراق إلى كامل سيادته التي ما زالت مبتورة وتشوبها بعض الإشكاليات وهي بحقيقة الأمر مجموعة من الأخطاء والكوارث التي ارتكبت في الفترة السابقة والتي ما زال العراق بتجربته السياسية والديمقراطية الجديدة يحاول التخلص من تداعياتها الخطيرة ، والأموال العراقية واحدة من الإشكاليات التي تتطلب جهداً كبيرة للتخفيف منها ومن وطأة الديون العراقية بعد أن أعلنت كثير من دول العالم عن إطفاء هذه الديون بنسب متفاوتة ، ولم يتبق سوى ديون الكويت والسعودية التي نطمح إلى أن تجري تسويتها عن طريق اتفاقيات ثنائية مع كل من السعودية والكويت وإبلاغ المجتمع الدولي بذلك سعيا للخروج من تأشيرات البند والسابع .

الحكومة تؤشر ضعف رقابته على التحويل الخارجي

خبراء يؤكدون نجاح المركزي .. وارتفاع سعر الصرف سببه عوامل خارجية

□ بغداد / أحمد عبد ربه

عملة محلية متداولة .. أرشيف

فيما أشرت الحكومة ضعف رقابة البنك المركزي العراقي على عملية التحويل الخارجي للدولار، أكد عدد من الخبراء لـ (المدى) أن البنك المركزي نجح إلى حد كبير في سياسته النقدية باستثناء رفع سعر الفائدة في المصارف.

ودعا رئيس قسم الدراسات الاقتصادية في الجامعة المستنصرية عبد الرحمن المشهداني إلى ضرورة إعطاء البنك المركزي المجال الكافي للقيام بإكمال بقية إجراءاته ، معتبراً سياسة البنك تسير بالشكل الصحيح .

وقال المشهداني لـ (المدى) : إن البنك استطاع من خلال إجراءات عدة أن يعمل على ثبات سعر صرف الدينار فضلاً عن السيطرة على معدلات التضخم وكبحها على الرغم من السياسة المالية منفتحة ، موضحاً عمله على حفظ التوازن بين السياسة المالية والنقدية .

وأضاف المشهداني : إن الارتفاع الطفيف في سعر صرف الدولار يحتاج إلى مجموعة من الإجراءات والمنطقة"، مؤكدة أنها "بذلت من اجل هذا المشروع جهوداً كبيرة لبلورة رؤية متكاملة تضمنت فعاليات متعددة ومنها بناء (٦٥) ألف وحدة سكنية نموذجية تساهم بشكل كبير لحل أزمة السكن في بغداد".

وأضافت أمانة بغداد أن "هناك هدرا في الوقت لا يخدم بناء مدينة بغداد ولا يشجع المستثمرين في الدخول بقوة"، مطالبة "الهيئة الوطنية للاستثمار بأن تطلعنا على المشاكل الحقيقة مع الشركة المستثمرة".

وأشارت الأمانة إلى "إمكانية إعادة إعلان المشروع كفرصة استثمارية للشركات الكبيرة من الدول الكبرى التي زارها رئيس الوزراء واصطحب معه كبار رجال الأعمال والمستثمرين العراقيين، في حال تعذر حل تلك المشاكل"، لافتة إلى أن "مدينة بغداد عانت عقوداً من الإهمال ولم تحض بمشاريع إستراتيجية ومهمة ومنها الإسكانية تلبي حاجة المدينة نتيجة الطلب المتزايد وارتفاع عدد الوافدين إليها من بقية المحافظات خاصة بعد عام ٢٠٠٣".

وأوضحت الأمانة أن "بناء الوحدات السكنية يقع على عاتق المواطن في ظل غياب السياسة الإسكانية الصحيحة إضافة إلى أن اغلب المناطق السكنية التي يتم إنشاؤها تفتقر إلى الصورة الجمالية والعمرانية والتخطيطية كبقية مدن العالم"، مؤكدة أنها "أسهمت في توفير أراض سكنية وتغيير استعمالات الأراضي لبناء مجمعات سكنية بالرغم من الكلام غير المنصف وغير الدقيق الذي يحمل الأمانة مسؤولية عدم توفير الأراضي السكنية".

وتابعت أمانة بغداد أنها "تبنت مهمة اقتراح مشاريع إسكانية ضخمة تساعد كثيراً في حل مشكلة السكن في بغداد وتغيير الوجه الحضري للمدينة"، مشيرة إلى أنها "وفرت أراضي داخل حدود العاصمة تسمح ببناء ما يقارب من ٣٠٠ ألف وحدة سكنية وهذا ما يستوعبه التصميم الأساسي لمدينة بغداد".

ودعت أمانة بغداد "الوزارات كافة ومنها وزارة الإعمار والإسكان إلى أهمية بناء مجمعات سكنية في الأقضية الستة والاطراف ضمن محافظة بغداد"، مشددة على ضرورة "تفعيل عمل الهيئة الوطنية للاستثمار من خلال حسم وتسهيل المشاريع الاستثمارية ونقلها إلى حيز التنفيذ فوراً".

وكانت هيئة الاستثمار الوطنية أعلنت، خلال العام الماضي ٢٠١١ أن مجموع الوحدات السكنية التي من المقرر تنفيذها في العاصمة بغداد ستبلغ ٢٤٤ ألف وحدة مقارنة بـ٧٥٠ ألف وحدة سكنية تحتاجها بغداد لسد النقص الحاصل فيها، فيما أكدت أن مشروع بسمايا السكني سيوفر ١٠٠ ألف وحدة سكنية تضاف إلى ما توفره باقي المجمعات السكنية في معسكر الرشيد ومجمع المستقبل وغيرها من المشاريع الإسكانية.

وكان وزير الإعمار والإسكان محمد صاحب الدراجي قد أكد، في العاشر من نيسان الحالي، أن محافظة بغداد بحاجة إلى ١٥٠ ألف وحدة سكنية سنوياً للحد من أزمة السكن فيها، لافتا إلى أن ربع سكان البلاد يسكنون فيها، فيما بين أن وزارته لم تخصص أي مجمع سكني لبغداد خلال العامين الماضي والحالي بسبب عدم توفر الأراضي اللازمة.

في السياسة المالية يفترض أن تكون مكملة للسياسة النقدية ، مشيراً إلى أن الأزمات الخارجية انعكست على الوضع الاقتصادي في البلد ، فالسوق العراقية تتأثر بالإشاعة بشكل كبير جداً.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي علي الفكيكي لـ (المدى) إن الهفوات التي تشوب السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك هي رفع سعر الفائدة على الإقراض ، ما أدى إلى ارتفاع كلف الإنتاج على المستثمرين فتسببت بانخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال ، مبيناً أن تبريرات المركزي انصبت على أن إطلاق القروض سوف يؤدي إلى الزيادة في عرض النقد، مشيراً إلى انه اجبر المستوردين على تسديد ما عليهم من استحقاقات ضريبية فتسبب هذا القرار بإرباك الأسواق المحلية من خلال رفع أسعار السلع .

وأضاف الفكيكي : إن مهمة البنك الأساسية هي السيطرة على إدارة العملة ، مؤكداً على أهمية استقلال البنك المركزي عن الحكومة .

في غضون ذلك قال الخبير الاقتصادي فلاح ثويني لـ (المدى) : إن سياسة البنك المركزي كانت من انجح السياسات الاقتصادية ، وان الخلل كان بالقطاع الإنتاجي شبه المعطل ، موضحاً أن الأزمة الأخيرة التي أدت إلى ارتفاع سعر صرف الدولار كانت عواملها خارجية ، وإن المركزي ساهم بشكل كبير بما يمتلكه من رصيد للعملة المحلية بالسيطرة على هذا التذبذب .

وأضاف ثويني : إن البنك هو جزء من سياسة الدولة الاقتصادية فعليه أن يسير ضمن المسار الاقتصادي للدولة ، داعياً إلى ضرورة أن يخضع للإشراف المباشر لمجلس النواب.

في الوقت نفسه نفى الأمين العام لمجلس الوزراء علي محسن العلاق في بيان صحفي طلب الحكومة ربط البنك المركزي بها.

وقال العلاق : إن السياسات العامة للدولة من اختصاصات الحكومة والسياسة النقدية جزء من السياسات الاقتصادية ، مبيناً أن تقارير ديوان الرقابة المالية ، أشرت ضعف رقابة البنك المركزي على عمليات التحويل الخارجي ، لافتاً إلى وجود عمليات وهمية تنطوي على تهريب منظم للأموال .

وأضاف العلاق : إن مجموع المبالغ التي حولت خلال السنوات الماضية إلى خارج العراق بلغ (١٨٠) مليار دولار وان عمليات التدقيق قد كشفت أن النسبة الأكبر منها لم تكن لأغراض المشتريات.

وتابع العلاق إن الدينار مغطى بأفضل ما يكون فحجم التداول الآن (٣٠) تريليون دينار في العراق واحتياطي البنك المركزي (٦٥) مليار دولار وهذا يعطي للدينار قوة حقيقية، موضحاً أن الحكومة تحاول تنسيق المواقف مع البنك المركزي تجنبا لحصول أضرار على المواطن وعلى الاقتصاد الوطني.

ولفت إلى أن قانون البنك المركزي يعتبر البنك مستشاراً ومصرفاً ووكيلاً مالياً للحكومة وضمن مسؤولياته تبادل المعلومات والآراء وتنسيق السياسات النقدية حسب المادة ٢٤ من قانون البنك وهو ما تطلبه الحكومة.

من جانبه أكد مستشار رئيس الوزراء للشؤون القانونية فاضل محمد تحويل أكثر من ٢٠٠ مليار دولار إلى خارج العراق عن طريق مزاد البنك المركزي لدعم سعر ثابت لصرف الدينار.

وقال فاضل في تصريحات صحفية: لا يوجد في العالم بنك مركزي يستمر بعقد مزادات ويضخ الدولار حتى يدعم سعر صرف ثابت للدينار، مشيرا إلى أن كون هذه تجربة جديدة فقد ظهرت فيها أخطاء وبالتالي استفاد منها أناس هم ليسوا تجارا.

وأضاف فاضل أن "هناك أناسا شاركوا في مزاد البنك المركزي هم ليسوا فعلا تجارا ولم تذهب هذه المبالغ لأغراض الدولة والقطاع الخاص وتغطية حاجات وإنما ذهبت إلى جيوب المضاربين والمهربين وأصبحوا هم المستفيدين من هذه الأموال المخصصة لمشاريع الشعب ورفاهيته".

أمانة بغداد تطالب هيئة الاستثمار بإطلاعها على معوقات مشروع معسكر الرشيد

□ بغداد / متابعة المدى

طالبت أمانة بغداد الهيئة الوطنية للاستثمار بإطلاعها على المشاكل الحقيقية مع الشركة المستثمرة لمشروع بناء معسكر الرشيد السكني في العاصمة، وفيما أكدت توفير أراض داخل حدود بغداد تسمح ببناء نحو ٣٠٠ ألف وحدة سكنية دعت كافة الوزارات ومنها الإعمار والإسكان إلى بناء مجمعات سكنية في أقضية بغداد الستة.

وقالت الأمانة في بيان لها نقلته "السومرية نيوز": إن "الهيئة الوطنية للاستثمار استغرقت فترة طويلة جداً بالتفاوض مع الشركة المرشحة لاستثمار معسكر الرشيد دون أن نلمس تقدما واضحا بالمباشرة في المشروع الذي يعد أكبر مشروع استثماري في العراق

ارتفاع مؤشر التضخم السنوي بنسبة 8.3%

□ بغداد / متابعة المدى

أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن ارتفاع مؤشر التضخم السنوي في العراق بنسبة ٨,٣٪، عازية سبب ذلك لارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة ١٣,٢٪، فيما أكدت أن معدل التضخم الشهري للشهر الماضي ارتفع هو الآخر بنسبة ١,٧٪.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي لـ"السومرية نيوز"، إن "الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط أنجز تقرير التضخم لشهر آذار الماضي من خلال جمع البيانات ميدانيا عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك من عينة مختارة من منافذ البيع في محافظات العراق كافة"، مبينا أن "تلك المعدلات تحتسب من السلع والخدمات التي تشمل الغذائية والإيجار والنقل والاتصالات والصحة والتعليم وغيرها".

وأضاف الهنداوي أن "مؤشرات التضخم السنوي للفترة من شهر آذار ٢٠١١ وحتى آذار من العام الحالي ٢٠١٢، قد ارتفعت بنسبة ٨,٣٪"، عازيا سبب ذلك "إلى ارتفاع أسعار قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة ١٣,٢٪ مقارنة بأسعارها في آذار ٢٠١١". وأكد الهنداوي أن "قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية سجلت ارتفاعاً خلال شهر آذار الماضي بمعدل ٥,٥٪ مقارنة بالشهر السابق"، لافتا إلى أن "مؤشرات التضخم لشهر آذار الماضي ارتفع هو الآخر أيضا وبشكل طفيف بنسبة ١,٧٪ مقارنة بشهر شباط الماضي من العام الحالي".

وكانت وزارة التخطيط قد أعلنت، في آذار الماضي، عن ارتفاع التضخم السنوي لشهر شباط بمعدل ٧,٥٪، مقارنة بشهر شباط من عام ٢٠١١، كما بينت ارتفاع التضخم لشهر شباط لعام ٢٠١٢ بنسبة ٠,٧٪ مقارنة بشهر كانون الثاني من عام ٢٠١١.

وأعلن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خلال كانون الثاني الماضي، أنه سيباشر باستخدام المكننة في جمع الأسعار المختلفة وبأوقات زمنية محددة، بدلاً من الاستمارة الورقية المعمول بها سابقاً، مؤكداً أن ذلك سيسهم في سرعة جمع الأسعار ودقتها، وتصحيح احتسابها في حال وجود أخطاء.

يذكر أن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، يختص بعمليات الإحصاء المختلفة على صعيد البلاد، ومن أهم أعماله القيام بالتعدادات العامة للسكان والمساكن، والقيام بالعمليات الإحصائية المتعلقة بجميع المجالات (الزراعية والصناعية وغيرها)، إضافة إلى جمع وتوحيد وإعداد وتحليل وتلخيص نتائج العمليات الإحصائية كلياً أو جزئيا.

مصادر: العملة المحلية ضحية الحصار المالي على سوريا وإيران

□ بغداد / متابعة المدى

تشهد الأسواق العراقية طلباً متزايداً على الدولار الأمريكي ولاسيما من دولتي الجوار إيران وسوريا اللتين تعانيان من حظر مالي دولي أدى إلى تراجع العملة المحلية .

وقال محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي لوكالة فرانس برس إن 'الأوضاع السياسية غير المستقرة نسبيا في العراق وفي المنطقة المحيطة أوجدت طلبا كبيرا على الدولار ما أدى إلى ارتفاع سعر صرف هذه العملة مؤخرا'. وردا على سؤال حول إمكانية أن يكون الحصار المالي الدولي المفروض على إيران وسوريا تحديدا السبب الرئيسي لهذا الارتفاع، أوضح الشبيبي 'هذه واحدة من الأشياء، لكن المنطقة التي حولنا عموما غير مستقرة نسبيا'. وشهد سعر صرف الدولار الثلاثاء الماضي أعلى مستوى له أمام الدينار منذ نحو أربع سنوات في الأسواق المحلية وهو ١٣٢٠ دينارا لكل دولار، بعد أن كان الأسبوع الماضي مستقرا عند مستوى ١٢٣٠ دينارا للدولار الواحد.

وسارع مجلس الوزراء يوم الأربعاء الماضي إلى الإعلان عن تشكيل لجنة لدراسة تذبذب سعر صرف الدينار العراقي ولتقديم الحلول المناسبة لدرء الضرر عن الاقتصاد .

وتخضع إيران وسوريا لعقوبات مالية دولية. وتدفع هذه العقوبات إيران وسوريا، اللتان تشهدان تدهورا في عملتيهما، إلى التفتيش عن عملة صعبة قد يكون العراق- الذي يشهد منذ نهاية العام الماضي أزمة سياسية- احد مصادرها الرئيسية بما انه يقيم علاقات تجارية وسياسية جيدة مع هاتين الدولتين.

وأكد الشبيبي انه 'عند بداية السنة ازداد الطلب على الدولار بنسبة كبيرة تراوحت بين ٤٠ إلى ٥٠ بالمئة'. وأضاف أن العراق الذي تبلغ إيراداته الشهرية من النفط أكثر من سبعة مليارات دولار 'يملك احتياطات كبرى من الدولار (نحو ٦٠ مليار) إلا أن هذا الأمر لا يعني انه يجب استخدامها من دون سيطرة أو مراقبة'.

وأعلن البنك المركزي في شباط الماضي عن تطبيق إجراءات جديدة حيال مبيعاته من الدولار، تنص خصوصا على أن يعرف المصرف الشاري عن زبائنه الذين طلبوا منه شراء هذه العملة. وأدى هذا الأمر الى انخفاض كبير حينها في مبيعات الدولار في مزاد البنك المركزي الذي يقام كل اسبوع بين يومي الاحد والخميس، حيث بلغت المبيعات بضعة ملايين، الا انها عادت في نيسان/ابريل لتتراوح بين ٥٠ و٢٥٠ مليون دولار.

ويقول محمد العمري (٤٠ عاما) وهو صاحب محل للصيرفة في منطقة الكرادة وسط بغداد ان 'سعر صرف الدولار ظل مستقرا من عام ٢٠٠٨ وحتى بداية العام الحالي'. ويضيف 'الشارع يحتاج الى الدولار ، والمزاد عندما لا يضخ الدولار يجبرنا على التوجه نحو السوق السوداء'.

بدوره يؤكد سعد هادي علوان (٣٧ عاما) الذي يملك محلا للصيرفة في المنطقة ذاتها 'اتخذنا قبل ثلاثة ايام قرارا بان نتوقف نهائيا عن التعامل بالدولار'. ويتابع 'كنت اصرف بين ٥٠ الى ١٥٠ الف دولار في اليوم الواحد، لكنني توقفت عن ذلك ما ان بدأ التذبذب وبدأت اخسر'. وجاءت خطوة البنك المركزي وسط شكوك مسؤولين عراقيين حول محاولة تجار إيرانيين وسوريين شراء الدولار.

وشدد الشبيبي على ان 'تمويل دول الجوار بالدولار ليس امرا مقصودا لان العراق بالاساس يعتمد على الاستيراد بشكل كبير، لكننا رغم ذلك شعرنا بان هناك اشياء تطلب تفوق حاجة الاستيراد'. وذكر الشبيبي، الذي يستعد للمثول امام البرلمان لمناقشة مسألة ارتفاع سعر صرف الدولار، ان العراق 'لا يبحث حاليا وقف المزادات' على هذه العملة، مؤكدا ان 'الامور تحت السيطرة'. ويقول الخبير الاقتصادي العراقي هلال الطحان لفرانس برس ان 'الدولار اصبح في الفترة الاخيرة يهرب الى الخارج'، مضيفا ان 'العراق هو الدولة الوحيدة بين جيرانه الاقرب التي تحصل على ايرادات ضخمة من النفط بالدولار'.

واقترح 'وقف المبيعات لفترة معينة'، محذرا من انه 'عندما ينخفض سعر العملة المحلية تتزعزع ثقة المواطن بها وترتفع بعد ذلك اسعار المواد الغذائية ومواد الاعمار والايجارات وجميع ما يخص اوجه الحياة'.

وفي محل لبيع الادوات الكهربائية في منطقة العرصات وسط بغداد تجلس مجموعة من البائعين بانتظار زبائن، فيما يرحب مدير المبيعات باسم الشمري (٤٠ عاما) باي زائر 'كوننا نجلس بلا عمل اصلا'.

ويقول الشمري ان 'المجتمع عراقي يخاف من الشراء عندما تهتز اسعار الصرف ولا تستقر. فاذا استقر السوق على ١٢٠٠ دينار نشتغل، او حتى على ١٥٠٠ نشتغل ايضا، لكن الصعود والنزول يقتل السوق بكل مفاصله'. ويضيف الشمري ان 'التذبذب بدأ قبل نحو اسبوع، وهذا الامر لم يؤثر على سعر البضاعة لاننا نشتري بالدولار ونبيع بالدولار، لكن ما يتاثر هو حركة السوق، وقد انخفضت مبيعاتنا بالفعل نحو ٥٠ بالمئة'.